

## أساس القانون الدولي

وطبيعته ومستقبله

- ١ -

البحث في فقه القانون بوجه عام مطلب درامي غير المرتقى بميد الثقة ، لأنه أمر يتضمن التغلغل في الأصول الأولى التي ترتد إليها فكرة القانون أو صورته البدائية التي أرتست في عقلية الإنسان . فهي دراسة ميتافيزيقية في جانب كبير منها أي أن شرحها وتفسيرها يعتمدان على التصوير الفلسفي القائم على التأمل المنطقي والنظر التجريدي ، وإن استمد القانون إلى جانب ذلك ، قواعد صياغته التشريعية ، من أحداث الواقع وسوابق العمل وتجاربه ، يضيفها إلى تراثه المتجدد ، بعد أن يطبعها بطابع الأقيسة المثالية العامة التي تحتكمها طبيعته الفلسفية البارزة فيه .

ولقد هيأت معضلات السياسة الدولية وإعكالاتها المتعددة أذهان الناس ، ولا سيما خاصة المثقفين منهم لتناول العلاقة بين القانون والسياسة بالبحث والدرس ، ودفعتهم إلى ضروب من المحاولات وألوان من التأملات لتفسير ما عسى أن يكون ثمة من روابط السبية أو علاقات النسب والترابط بين منطقتي القانون والسياسة ، بيد أن فريقاً كبيراً من فقهاء القانون وثقات السياسة وعلماء الاجتماع ، قد انحاز إلى جانب تلك النظرية التي تقطع بأن ثمة ما يربط الاتصال والتشبيك بين فقه القانون وفن السياسة ، فهما أذقان لا يلتقيان ، أو إن شئنا التحديد والتدقيق ، قلنا مع هؤلاء إن التناوت ملحوظ في مستوى كل منهما إزاء الآخر ، فالقانون في مرتبة أعلى ، من وجهة التجريد وفلسفة الأخلاق ، <sup>(١)</sup> على مرتبة السياسة التي تلقى فيها حجباً توجيهاً إليها الأحداث العارضة والاهواء الثقلية وأعمال المنازعة في كل زمان ومكان !

فإذا برز لنا العامل الأخلاقي راجع الكفة على سائر العوامل الأخرى المكونة للمسيح الفقهية ، وأينما من الناحية الأخرى ، أن أهم العوامل المسيطرة على فن السياسة هو

زعة التحلل من مامل الأخلاق وإطراح ونزع المُشئ التي ينحها ذُهامة السياسة ، من أصحاب النزات المكابيلية ، بعالم الخيال أو « اليوتوبيا » ،<sup>(١)</sup> ولا يرضون التقيد بها فيما يشون فيه من مشكلات الدول وما ينظمون من علاقات الشعوب .

ويتجلى لنا هذا الموضوع في صورة أوضح ، عندما نحاول أن نحكم بمشئون السياسة الدولية بقاعدة القانون ، لنصل إلى تنظيم المجتمع الدولي تنظيمًا يقارب بينه وبين المجتمع الوطني ( الدولة ) ، ما استطاع المساهمون في هذا التقريب إلى هذا الغرض من سبيل ، فإن الأمر ليكاد يفلت من أيدينا ، إذ نجد أننا بهذه المحاولة نكون قد نقلنا جوهر السياسة المضطرب ومحيطها العاصف بالأغراض والأهراء إلى أفق العدالة الرفيع وأوجها التقضائي السامق حيث تتساوى مراكز الشخصيات الآدمية والمنوية وتتسامت أوضاع المراكز القانونية ، ونفسح المصالح والمقوق أمام عدل القواعد التشريعية في مرتبة سواء .  
وقبل أن نأخذ في عرض جوانب هذه العلاقة وتحليل عناصرها ، نستهل البحث بدراسة تعيلية لطبيعة القانون الدولي ووظيفته في محيط المجتمع الدولي وعلاقته بمشكلات السياسة العالمية ومدى توجيهه لمساير هذا المجتمع في جوهر من العواصف والأاصير .

### طبيعة القانون الدولي

يختلف القانون الدولي عن القانون الوطني لكل دولة حديثة ، في اعتبار فقهي بارز . فإذا كان القانون الوطني له سلطة تصدره وتحميه وتنفذ قواعده بالجبر عند لاقتضاء ، فإن القانون الدولي ما زال قائداً لهذا العنصر ، وإن دلت التطورات الأخيرة في محيط السياسة الدولية ، على أنه سائر في طريق استكمال . والواقع أن المجتمع الدولي ما زال حتى عهد قريب جداً ، مجتمعاً موروثاً افترض العرف الدولي وجرده وحاول تنظيمه بما اشترعه من القواعد والنظم وما اصطلح عليه من أوضاع العرف والعادة وما وثته حفظة من مآثور التقاليد .

وهكذا نجد أن القانون الدولي تعوزه العناصر الرئيسية الثلاثة التي تمنح القانون الوطني قوته وتحمي سلطانه ، وتبره الجسدة المتصلة التي تنشئ مع تطورات المجتمع واستحالة ظروف الحياة فيه .

فإذا بحثنا عن السلطة التشريعية في المجتمع الدولي ، أعيانا البحث ودخلنا في تفاصيل فقهية مرهقة ، وتبه من النظريات السياسية والاجتماعية لا أول له ولا آخر .

وهكذا الشأن إذا حاولنا أن نستبين مظاهر قاطعة تدل على وجود سلطين لاقتضاء والتنفيذ بالمعنى الذي نفهمه في محيط المجتمع الوطني ، حيث تحتل هاتان السلطانان مكانهما التقليدي السابق ، وتؤثران تأثيرهما البعيد في حياة الأفراد والجماعات ، سلباً وإيجاباً (١١) .  
وإذا طلبنا قدرأ من التمديد والبسط لهذا الإيجاز قلنا : —

أولاً — تعزز القانون الدولي بحكمة قضائية يكون لها اختصاص التمهيل في شتى ألوان النزاع الذي يقوم بين أعضاء المجموعة الدولية ، ويكون قضاؤها نبصلاً حاسماً للنزاع المطروح ، يُلزم أطرافه كما يُلزم القضاء الوطني أطراف الدعاوى المطروحة عليه للفصل في موضوعها .

وقد كان منشاُ بحكمة العدل الدولية الدائمة راجعاً الى عاملين اقتضاها سير الحياة في هذا المجتمع ، أولاهما التحكيم ، وهو من أعرق نظم التقاضي التي عرفها التاريخ الانساني ، وقانيهما اتفاق دولتين أو مجموعة من الدول على طرح أي نزاع يقوم بينهما ، على بحكمة معينة ، هي في الأغلب بحكمة دولية ، تكسب اختصاصها في الفصل بمقتضى هذا الاتفاق ، ويكون حكمها واجب النفاذ على من ارتضوا هذا الاختصاص .

ولقد جاء تحقيق فكرة المحكمة الدائمة للعدل الدولي ، بمثابة التأكيد المادي لهذا العرف والترسيع في تطبيقه العملية في محيط الحياة .

إن انشاء هذه المحكمة لم يغير من طبيعة الخصائص التي تميز بين قواعد القانون الدولي من مثيلاتها في مجموعات القوانين الوطنية ، ولم يترتب عليها غير خلق طائفة من الالتزامات تحملتها الدول التي قبلت الاحتكام الى هذا النظام .

ثانياً — ليس للقانون الدولي وسائل مادية حاسمة تكوّن له سلطانه التنفيذي الملزم الذي يستطيع أن يجبر قواعده بالجبر عند الاقتضاء .

وهو إذا أبلج للمعتدي عليه أن يرد الاعتداء بمهارة الحق المخوّل له في هذه الحالة ، فأعاً يكله في هذا الدافع ال نفسه ، وفي حدود استعاضته ، ولا يستطيع أن يمد اليه يد المعونة الاجتماعية التي قوامها مجتمع دولي يحفظ على حرمة الحقوق والواجبات ، كما يستطيع أن يمدّها سلطان التنفيذ في المجتمع الوطني ليناصر أحكام القضاء برقابة جزائية ماهرة تؤكد سلطان العدالة وتحمي حرمتها إذا جارت عليها حوارات العنف والتفانيان .

ولهذا يمكننا أن نقول إن الوسائل الجزائية التي نعت عليها المادة السادسة عشرة من ميثاق عصبة الأمم الماضية ، لم تكن في مجموعها سوى جزاءات أو عقوبات تأديبية تعزرها

(١١) أي من ناحية الحق والواجب

السلطة التي تكفل بفرضا أو تضطلع بتنفيذها عند الاقتضاء .

ثالثاً - كلنا يعلم أن من بين المصادر التي تستمد منها القواعد القانونية وجودها ما اصطلاحنا على تسميته بالعرف أو العادة الى جانب مصدر التشريع من سلطة عليك . والقانون الدولي في مجموعه لا يعرف غير المصدر الأول ، مصدر العرف والعادة ، ولا يكاد التشريع يحتل مكاناً بارزاً في ثبوت مصادره ، لانعدام السلطة العليا التي تملك حق التشريع المنظم لمجموعة أمر المجتمع الدولي . وفي هذا يرى القانون الدولي يتفق مع قرأين المجتمعات البدائية التي لا تعرف في شريعتهما غير احكام العرف والعادة . وليس يحتمل هنا ان تقدم السلطة أو تدرج مع التطورات الاجتماعية المتلاحقة التي صاغت من العرف والعادة قواعد سنوية تنظم أفراد الجماعة ، فلعل هذا يكون أدخل في دائرة الدراسات الميكولوجية والاجتماعية المنفصلة منه في دائرة البحوث الفقهية الخالصة . وعلى كل فان القانون الدولي تدرج في هذه المدارج وانصهرت قواعده في بوتقة التقاليد والموروثات ، وانضاف الى تراثه المتجدد على مر الزمن ، ما صاغته الوقائع والأحداث والتجارب من قواعد جديدة وما وجهت اليه الأفكار من أهداف مثالية مبهمة .

على أننا نستطيع أن نتميز بعض الخصائص التشريعية التي تكاد تنوب مناب سلطة التشريع الى حد ما ، في محيط الفقه الدولي ، في صورة المعاهدات التي ينصها فقهاء هذا القانون بالمعاهدات الشريعة <sup>(١)</sup> Treaties-Laws أي تلك التي تضع قواعد قانونية جديدة يلتزم بها أطرافها مهما تعددوا . ولكن هذا المصدر التشريعي ما زال مظنة شك واعتراض كبيرين لأن المعاهدة مهما يكن من أمر محتريتها أو مجال تطبيقها في المحيط الدولي لازالت تموزها للخصائص الجوهرية للقانون . فهي من حيث عموم القاعدة وشيوع التطبيق وعالمية الازام ناقصة الى أبعد حد ، فقد يتفق أن يكون من بين أطرافها من لا يلتزم بذات الالتزامات التي تفرض على طرف أو أطراف آخرين من وقعوا عليها .

ولقد بذلت محاولات عدة على مدى سنوات طويلة ، لادماج كثير من قواعد العرف التي تجري مجرى القواعد التشريعية الملزمة في صلب المعاهدات الثنائية او الاتفاقات الدولية العامة . ولكن هذه المحاولات لم تؤد الى نتائج ذات قيمة بسبب ما ذكرناه من أن المعاهدة مهما كان من شأنها أو مدى انطباق قواعدها على عدد كبير من الدول الملزمة بتبناها وتصرفها ، لا تستطيع أن تدرقعة سلطانها حتى تصل الى الدول غير المولمة عليها لتخضعها لهذا السلطان . ويضرب فقهاء القانون الدولي مثلاً بالتشريع الدولي في صورة مؤتمر لاهاي

(١) وتسمى بالإنجليزية Law-making treaties

الذي عقد في سنة ١٩٠٧ لوضع النصوص التشريعية الكافية لتنظيم قواعد الحرب ، ولكن هذا الاتفاق واضرا به لا يترق إلى أن تكون مصدر تشريع دولي تام ملزم ، فهو بطبيعة الحال لا يلزم ، كالمعاهدة سواء بسواء ، إلا أطرافه ، كما أن قوة تقصاً فادحاً يتجلى في عدم إمكان التبادل في الالتزامات التي تشمل عليها هذه الاتفاقات بين الدول الموقعة أو مع بعضها ، بمعاهدات واتفاقات أخرى ، قد لا تخرج في نطاق اختصاصها ومدلول أحكامها ونصوصها عن مواد هذه الاتفاقات وبنودها .

ويمكن أن يقال إن الميثاق المرموز له باسم « بريان - كيلوج »<sup>(١)</sup> لمنع حروب العدوان بين الدول ، لا يمكن وصفه ، من وجهة الفقه القانوني ، بأنه عمل تشريعي بالمعنى المقهور من اصطلاح « التشريع » . وحقيقة هذه الميثاق لا تعدو مجرد اتفاق أبرم بين عدد كبير من الدول ، تتعهد فيه بأن تذر الحرب وترفض الاستعانة بها كوسيلة من وسائل السياسة القومية في فض منازعاتها وحماية صوالحها في محيط المجتمع الدولي . وأن تتهج سياسة ودية مسالمة في تصريف علاقاتها وشؤونها بين بعضها بعضاً .

وهكذا نجد أن الاتفاقات الدولية ليست إلا « عقوداً »<sup>(٢)</sup> تبرمها الدول فيما بينها بوصفها من أشخاص القانون الدولي العام<sup>(٣)</sup> فالدول ، بهذا الوضع ، لا تشرع قوانين دولية ، بوصفها قوة أو سلطة تشريعية دولية ، ومن هذا يسهل علينا أن نحكم بالعدم أي أثر لما يسمونه « التشريع الدولي » بالمعنى الفقهي الحقيقي لهذا الاصطلاح .

بيد أن هذا التصور الملحوظ في قواعد هذا القانون ، لا يجرّد هذه القواعد من طبيعة « القانون » لأن لها كثيراً من خصائص « القانون » الجهورية . وإذا كان للسياسة أثر مباشر في توجيه قواعد القانون الدولي ، فهو أثر عمالي لذلك الذي يربط بين السياسة والقانون الوطني في كل دولة ، أي أن العلاقة بين « القانون » والسياسة وثيقة الصلة بينهما في المحيط الدولي ، لا يمكن أن تجرد هذا القانون الدولي العام من خصائص « القانون » وملاعه .

صالح البرين الشريف

( البحث متد )

المراجع :

(1) Keisler, The Modern Idea of the State

(2) Zimmer, International Affairs XVII (January-February, 1938)

(3) International Jurisdiction (December 1944 - No. 40 - January, 1945) - Vol. 107.

The Brantford College, Ont. (١)

Centris (٢)

(٣) في هذا الوصف نك أعلياً التتد التي مظهرها إبرام المعاهدات والاتفاقات